

بسم الله الرحمن الرحيم

دروس الاستاذ السيد رضا حسيني نسب في

علم الرجال

الدرس الثامن

رجال ابن الغضائري

و قد يسمّى برجال الغضائري ، أو كتاب الضعفاء. و اختلفت آراء المحققين في مؤلفه و هل أنّه هو أبو عبد الله حسين ابن عبيد الله الغضائري ، أو ابنه أبو الحسين أحمد ابن حسين ابن عبيد الله الغضائري، أو ألقه أحد الوضّاعين و نسبه إلى ابن الغضائري.

من هو الغضائري؟

هو أبو عبد الله حسين ابن عبيد الله ابن إبراهيم الغضائري ، المتوفى عام 411 بعد الهجرة . و هو من الفقهاء و المحدثين المتقدمين و من أساتذة مشايخ الرجال و الحديث مثل الطوسي و النجاشي . قال الشيخ الطوسي في رجاله :

"الحسين ابن عبيد الله الغضائري يكتبى أبا عبد الله ، كثير السماع ، عارف بالرجال و له تصانيف ذكرناها في الفهرس ، سمعنا منه و أجاز لنا بجميع رواياته . مات سنة إحدى عشر و أربعمائة".

و قال النجاشي في حقّه : "شيخنا رحمه الله . له كتب ، منها كتاب كشف التنبيه و الغمّة ، كتاب التسليم على أمير المؤمنين (عليه السلام) بإمرة المؤمنين، كتاب تذكير العاقل و تنبيه الغافل في فضل العلم ... أجازنا جميعها و جميع رواياته عن شيوخه ، و مات رحمه الله في نصف [شهر] صفر ، سنة إحدى عشر و أربعمائة".

لكنّ النجاشي لم يذكر كتابا له في علم الرجال.

من هو ابن الغضائري؟

المقصود من ابن الغضائري هو أبو الحسين أحمد ابن الحسين ابن عبيد الله ابن إبراهيم الغضائري ، و لم يعرف تاريخ ولادته و وفاته بالضبط ، ولكن المعلوم أنه من علماء القرن الخامس الهجري و كان من طبقة الشيخ الطوسي و النجاشي و كان زميلاً لهما في الدرس ، و يستفاد من خطبة الشيخ في الفهرست أنه قد توفي قبل الطوسي . و كانت وفاة الشيخ الطوسي رحمه الله في عام 460 بعد الهجرة.

و الكتب المنسوبة إلى ابن الغضائري هي : كتاب التاريخ ، كتاب فهرست الاصول ، كتاب فهرست المصنّفات ، كتاب الممدوحين ، و كتاب المذمومين و هو المعروف بكتاب الضعفاء. و لا يوجد في زماننا كتاب منسوب إليه ، إلا الأخير منها.

قال الطوسي في مقدّمة الفهرست: "فإني لمّا رأيت جماعة من شيوخ طائفنا من أصحاب الحديث عملوا فهرس كتب أصحابنا و ما صنّفوه من التصانيف و رووه من الاصول، و لم أجد أحدا استوفى ذلك و لا ذكر أكثره ، بل كلّ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختصّ بروايته و أحاطت به خزائنه من الكتب ، و لم يتعرّض أحد منهم باستيفاء جميعه إلا ما قصده أبو الحسين أحمد ابن الحسين ابن عبيدالله رحمه الله ، فإنه عمل كتابين ، أحدهما ذكر فيه المصنّفات ، و الآخر ذكر فيه الاصول ، و استوفاهما على مبلغ ما وجده و قدر عليه ، غير أنّ هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا و اخترم هو رحمه الله، و عمد بعض ورثته إلى إهلاك هذين الكتابين و غيرهما من الكتب، على ما حكى بعضهم عنه".

إننا لا نتمكّن من معرفة حال ابن الغضائري من الوثيقة و غيرها من كتب القدماء، لأنّ الكشي سابق على زمانه ، و الشيخ الطوسي لم يعنونه في كتابيه مستقلا ، وإن استطرّد ذكره في مقدّمة الفهرست من دون جرح و لا تعديل. وكذا النجاشي في رجاله أهمل ذكره ، إلا استطراداً عند النقل عنه بلا واسطة في أكثر من عشرين مورداً، وقد ترحمّا عليه.

اللهمّ إلا أن يقال بأنّ نقل النجاشي عنه ، هو في حكم توثيقه.

من ألف الكتاب؟

هيهنا ثلاثة آراء :

القول الأول هو أنه للحسين ابن عبيد الله الغضائري ، كما نقله الكلباسي في كتابه "سماء المقال" عن نظام الدين محمد ابن الحسين الساجي ، المتوفى بعد عام 1038 ، في كتابه "نظام الأقوال"، حيث يقول :

"ولقد صنّف أسلافنا و مشايخنا - قدس الله تعالى أرواحهم - فيه كتباً كثيرة ككتاب الكشي ، و فهرس الشيخ الطوسي ، و الرجال له أيضا ، و كتاب الحسين ابن عبيد الله الغضائري ... و أكتفي في هذا الكتاب عن أحمد ابن علي النجاشي بقولي "النجاشي" ... و عن الحسين ابن عبيد الله الغضائري بقولي "ابن الغضائري". فالمقصود من رجال ابن الغضائري عنده ، هو ما ألفه الحسين ابن عبيد الله الغضائري.

و ذهب الشهيد الثاني أيضا إلى أنه من تأليفات الحسين ابن عبيد الله الغضائري، واستدلّ على ذلك - كما نقل عنه صاحب قاموس الرجال - بكلام العلامة الطّلي في كتاب "الخلاصة" في أحوال سهل ابن زياد الأدمي ، حيث يقول: "و قد كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) على يد محمد ابن عبد الحميد العطار في المنتصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس و خمسين و مائتين. ذكر ذلك أحمد ابن علي ابن نوح و أحمد ابن الحسين - رحمهما الله - . و قال ابن الغضائري : إنّه كان ضعيفا".

قال الشهيد الثاني : "إنّ عطف ابن الغضائري على أحمد ابن الحسين يدلّ على أنّه غيره".
و على هذا الأساس ، يكون "رجال ابن الغضائري" للحسين ابن عبيد الله ، و ليس لأحمد ابن الحسين.

و ردّ عليه بعض الأعلام بأنّ العلامة قد نقل جزءا من العبارة المذكورة عن النجاشي ، و هي : "و قد كاتب أبا محمد العسكري (عليه السلام) على يد محمد ابن عبد الحميد العطار في المنتصف من شهر ربيع الآخر سنة خمس و خمسين و مائتين. ذكر ذلك أحمد ابن علي ابن نوح و أحمد ابن الحسين - رحمهما الله -".

و هذه العبارة هي عين ما نجده في رجال النجاشي في ترجمة سهل ابن زياد أبي سعيد الأدمي . ثمّ ذكر العلامة نصّ كلام أحمد ابن الحسين في كتاب الضعفاء ، فقال : "و قال ابن الغضائري : إنّه كان ضعيفا".

و بناء على هذا ، يكون ابن الغضائري هو نفس أحمد ابن الحسين.

و القول الثاني هو أن الكتاب المذكور كان من تأليفات أحمد ابن الحسين ابن عبيد الله الغضائري. و ذهب إلى هذا الرأي أحمد ابن طاوس الحلبي ، المتوفى عام 673 بعد الهجرة ، الذي قام بجمع متون "اختيار الرجال" و "رجال النجاشي" و رجال الشيخ الطوسي و فهرسه و كتاب "الضعفاء" لابن الغضائري في مجموعة واحدة ، و سمّاه ب"حلّ الإشكال" ، الذي ألفه سنة 644. و هو أوّل من اهتمّ بإدراج رجال ابن الغضائري ، المعروف بكتاب الضعفاء ، في مجموعته الرجالية ، و نسبه إلى أحمد ابن الحسين في مقدّمة كتابه و قال - كما حكى عنه صاحب المعالم في كتابه "التحرير الطوسي" - :

"إني قد عزمت على أن أجمع في كتابي هذا أسماء الرجال المصنّفين و غيرهم". ثمّ ذكر أسماء الكتب المذكورة واحدا تلو الآخر و قال : "و كتاب إبي الحسين أحمد ابن الحسين ابن عبيد الله الغضائري في ذكر الضعفاء خاصّة". لكنّ السيّد أحمد ابن طاوس صرّح بعدم الطريق إلى ذاك الكتاب عنده ، بخلاف سائر الكتب ؛ فقال في بداية كتابه :

"و لي بالجميع روايات متصلة ، سوى كتاب ابن الغضائري".

و القول الثالث هو أنّ الكتاب المنسوب إلى ابن الغضائري ، هو مما وضعه بعض الكذابين و نسبه إلى ابن الغضائري ، لغرض جرح ثقات رواتنا، وإسقاط أحاديثهم عن الاعتبار ، فراه أحمد ابن طاوس وأدرجه في كتابه ، و نبّه على عدم الطريق إليه ليخرج من عهده. و ذلك لأنّ الكتاب المذكور مشحون بالتجريح و التضعيف و شنّ الهجوم على كثير من الثقات الذين وثّقهم كبار العلماء في الرجال، كالنجاشي و الشيخ الطوسي و غيرهما.

يقول الشيخ الطهراني في كتابه "الذريعة" :

"إن نسبة كتاب "الضعفاء" هذا إليه (أي ابن الغضائري) مما لم نجد له أصلاً ، حتى أنّ ناشره قد تبرأ من عهده بصحته ، فيحق لنا أن ننزّه ساحة ابن الغضائري عن الإقدام في تأليف هذا الكتاب، والاقترحام في هتك هؤلاء المشاهير بالعفاف والتقوى والصلاح". ثمّ قال : " فالظاهر أن المؤلف لهذا الكتاب كان من المعاندين لكبراء الشيعة، وكان يريد الوقية بهم بكل حيلة و وجه، فألف هذا الكتاب، وأدرج فيه بعض مقالات ابن الغضائري ، تمويهاً ليقبل عنه جميع ما أراد إثباته من الوقائع".

كيف وصل الكتاب إلينا؟

قد أشرنا إلى أنّ السيّد أحمد ابن طاوس هو أوّل من اهتمّ بإدراج كتاب الرجال المنسوب إلى ابن الغضائري في مجموعته الرجالية

المسمّاة بـ"حلّ الإشكال في معرفة الرجال" ، و أعلن أنّه لم يجد طريقاً لذلك الكتاب. فلم يصل رجال ابن الغضائري إلى السيّد ابن طاوس من طريق مستند ، بل وجد كتاباً منسوباً إليه و أدرجه في كتابه مورّعاً مع متون الكتب الرجالية للنجاشي و الطوسي. و هذا هو الطريق الوحيد للعلماء المتأخرين عن السيّد ابن طاوس، كتلميذيه العلامة الحلّي و ابن داود ، و من تبعهما.

لأنّ نقل العلامة الحلّي عن رجال ابن الغضائري لا يكون مستندا أيضاً و لم يذكر طريقاً إليه ، بل كان ذلك اعتماداً على استاذه السيّد ابن طاوس. و أما ابن داود ، فقد ذكر في مقدمة رجاله طريقه الى الشيخ الطوسي و النجاشي و الكشي، ولم يذكر طريقاً الى ابن الغضائري.

و هذا هو حال المتأخرين عنهما ممّن نقل عن رجال ابن الغضائري.

و على هذا الأساس ، لا أساس لرجال ابن الغضائري ، لأنّ طرق الآخرين تنتهي إلى السيّد ابن طاوس ، و هو يعترف بعدم الطريق عنده إليه.

و يؤيّد هذا الرأي أنّ الشيخ الطوسي قد أشار إلى تلف كلّ ما ألفه ابن الغضائري بنحو مطلق. لأنّه قال في خطبة الفهرست :
"وعمد بعض ورثته الى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتب (أي: كتب ابن الغضائري)".

ولأجل هذا ، أهمل الطوسي و النجاشي ترجمة أحمد ابن الحسين ابن عبيد الله الغضائري في كتبهما مستقلاً ، حيث لم يبق له مصنّف ليذكر من أجله.

لكنّ السيّد بحر العلوم ردّ على كلام الطوسي في إتلاف كتب ابن الغضائري بأنّ النجاشي كان مطلعاً على كتبه. حيث أنّه نقل عنه أكثر من عشرين مورداً في كتاب رجاله بلا واسطة.

و يمكن الجواب عن هذا الردّ بأنّ النجاشي كان مصاحباً لابن الغضائري و زميلاً له في الدراسة ، فلا يدلّ نقله عنه على اطلاعه على كتب ابن الغضائري وإخباره عنها، لإمكان نقله عنه بالسمع أو غيره.

و يمكن نقض هذا الجواب بما قاله بعض المحققين من أنّ النجاشي نقل عن كتاب "التاريخ" لأحمد ابن الحسين في مورد واحد ، عند ترجمة أحمد ابن محمد ابن خالد البرقي. و قد يطلق كتاب التاريخ على كتاب الرجال.

و لكننا نعلم بأنّ نقل النجاشي عن كتاب ابن الغضائري - على فرض ثبوته - لا يكشف عن عدم إتلاف الكتب المذكورة بعد موته على يد بعض ورثته، حيث لا مانع من نقله عنه في حياته، لاشتراكهما في الدراسة. فإنّ النجاشي توفي قبل الشيخ الطوسي بعشر سنوات. و كانت وفاة ابن الغضائري أيضا قبل وفاة الطوسي، كما يعلم ذلك من خطبة كتاب الفهرست.

ما هي قيمة تضعيفات ابن الغضائري في رجاله ؟

يبدو أنّ العلامة الحلبي كان يعتمد على آراء ابن الغضائري في معرفة أحوال بعض الرواة. فإنّه قال في كتابه "الخلاصة" عند ذكر ظفر ابن حمدون : "قال النجاشي: إنه من أصحابنا. وقال ابن الغضائري... كان في مذهبه ضعف. الأقوى عندي التوقف في روايته ، لطعن هذا الشيخ فيه".

وذكر صباح ابن قيس ابن يحيى المزني في القسم الثاني من كتابه، لأن ابن الغضائري ضعف حديثه وإن قال عنه النجاشي : ثقة ثقة. و يلتزم العلامة بذكر من يتوقف في روايته في القسم الثاني من "الخلاصة" ، كما نص عليه في مقدمتها.

لكنّ المنتبّع في كلام العلامة يعلم أنّه قد يأخذ بقول ابن الغضائري (كما عرفت) و قد يهمله ، كما في ترجمة إبراهيم ابن عمر الصنعاني ، حيث أنّ العلامة قبل روايته و ذكر اسمه في القسم الأول من "الخلاصة" لتوثيق النجاشي له ، وإن ضعفه ابن الغضائري . و كذلك في ترجمة سهل بن أحمد ابن عبد الله، حيث ذكر اسمه في القسم الأول من كتابه ، وإن قال عنه ابن الغضائري "كان يضع الأحاديث".

و لأجل هذا ، يقول المامقاني في "تنقيح المقال" في خصوص رأي العلامة في كتاب الخلاصة:

"كثيراً ما يقدم تعديل النجاشي على جرح ابن الغضائري في مقام ليس له مستند ، سوى أن ظاهره عدم الاعتماد على ابن الغضائري".

و يقول المحقق الكبير ، الوحيد البهبهاني - كما في تعليقه منهج المقال - في خصوص تجريحات ابن الغضائري :

"قلّ أن يسلم أحد من جرحه أو ينجو من قدحه ، وجرح أعظم الثقات وأجلاء الرواة ، الذين لا يناسبهم ذلك. وهذا يشير إلى عدم تحقيقه حال الرجال كما هو حقه ، أو كون أكثر ما يعتقده جرحاً ليس في الحقيقة جرحاً... وبالجملة لا شك أن ملاحظة حاله توهم الوثوق بمقاله".

وقال السيد بحر العلوم في رجاله :

"هذا الشيخ (يعني: ابن الغضائري) الذي قد بلغ الغاية في تضعيف الروايات والطعن في الرواة ، حتى قيل: إن السالم من رجال الحديث من سلم منه ، وإن الاعتماد على كتابه في الجرح طرح لما سواه من الكتب... فإنه قد ضعّف فيه كثيراً من أجلاء الأصحاب المعروفين بالتوثيق... واعتمد في الطعن عليهم - غالباً - أموراً لا توجب قدحاً فيهم".

و رأى جماعة من المحققين أنّ تضعيفات ابن غضائري لم تكن مستندة إلى الأدلة الحسيّة كالسماع و الشهادة و المستندات المعتمدة، بل كانت مبنية على استنباطات شخصية . و كان ينظر إلى روايات أحد الرواة ، فإذا كانت تفوح منها رائحة الغلوّ بحسب رأيه الشخصي ، أو أمر آخر لا يناسب عقيدته الخاصة ، فكان يّتهم ذاك الراوي بأنّه كذاب و واضع للأحاديث ، و بالتالي كان يصفه بالضعف.

قال المحقق الكلباسي في كتابه "سماء المقال" في خصوص تضعيفات ابن الغضائري:

"إنّ الظاهر من كمال الاستقراء في أرجاء عبائره أنّه كان يرى نقل بعض غرائب الامور من الأئمّة عليهم السلام من الغلوّ على مذاق القميين ، فكان إذا رأى من أحدهم ذكر شئ غير موافق لاعتقاده ، يجزم بأنّه من الغلوّ ، فيعتقد بكذبه و افتراءه ، فيحكم بضعفه و غلوّه".

و هذا هو ما ذهب إليه الوحيد البهبهاني في كتابه "الفوائد الرجالية".

النتيجة

قد عرفنا رأي بعض المحققين حول كتاب الرجال المنسوب إلى ابن الغضائري ، من أنّه مما وضعه بعض الكذابين و نسبه إلى ابن الغضائري ؛ و على فرض عدم صحة هذه النظرية ، علمنا بعدم الطريق إليه عند أوّل من أدرج الكتاب المذكور في مجموعته و هو السيّد أحمد ابن طاوس ، كما لا يوجد طريق مستند عند غيره ممن تبعه في نقل الكتاب.

و عرفنا أيضاً أنّه على فرض انتساب الكتاب إلى ابن الغضائري، قد شكك بعض أعلام العلماء في مستند التضعيفات في رجال ابن الغضائري ، بل أعلن جماعة منهم كالمحقق الكلباسي و الوحيد البهبهاني بأنّ تضعيفاته كانت مستندة إلى شواهد حدسيّة شخصية، و لم تكن مستندة إلى السماع و الشهادة و الأدلة المعتمدة.

و بناء على هذا الأساس ، لا يمكننا الاعتماد على التضعيفات و التجريحات الموجودة في كتاب الرجال المنسوب إلى ابن الغضائري.